يقدم الكتاب تحليلًا عميقًا لدور الأمم المتحدة في النظام الدولي، مما يثير تساؤلات حول مستقبل المنظمة في ظل التغيرات العالمية الراهنة. يمكن أن يخفف من الآثار السلبية للصراع، ويبعد العالم عن منطق القوة والعنف في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من تعدد أسباب الصراع، يبقى العامل الاقتصادي هو الأكثر تأثيرًا في إشعال النزاعات المحلية والدولية. في تحليل العلاقة بين مفهومي "الصراع" و"الهيمنة"، يبرز الكتاب التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث انتقل العالم من نظام ثنائي القطبية إلى ما يُعرف بالنظام العالمي الجديد، والذي تعزز فيه مفهوم العولمة كوسيلة لفرض الهيمنة الأمريكية. وليس لتلبية الاحتياجات الدولية بشكل فعلي. كما يوضح الكتاب كيف استغلت الولايات المتحدة المنظمة وميثاقها لخدمة مصالحها، مستخدمة حق "الفيتو" كأداة لتعطيل عمل الأمم المتحدة وخرق ميثاقها كلما تعارض مع أهدافها. ورغم أن الأمم المتحدة أُسست لتكون منظمة لتنسيق العلاقات الدولية، إلا أنها أصبحت أسيرة لسياسات الدول الكبرى، التي تعاملت مع مبادئ المنظمة بنفعية براغماتية بعيدة عن القيم الإنسانية التي تشكل أساس الميثاق الأممي. شكلت الهيمنة الأمريكية تحديًا جوهريًا للأمم المتحدة، مما أدى إلى موجات من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. وخاصةً في غياب أي إرادة فعلية لإصلاح المنظمة أو تعديل ميثاقها. هذه الهيمنة تؤدي إلى استمرار الفجوة بين أهداف المنظمة ومبادئها المعلنة وبين الواقع الدولي الذي يخضع لمصالح الدول الأقوى.
قدمت النظريات السياسية المختلفة تصورات متنوعة حول مستقبل النظام الدولي. ففي حين أشار فوكوياما إلى نهاية الصراع الأيديولوجي مع انتصار الديمقراطية الليبرالية، مثل الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، مما يبرهن على فشل تلك النظريات في تفسير الواقع الدولي. تشير المتغيرات الأخيرة على الساحة الدولية إلى احتمالية ظهور توازن جديد بين القوى العظمى، مما قد يزيد من تراجع دور الأمم المتحدة ويقلل من فعاليتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، خصوصًا إذا لم تشهد المنظمة إصلاحات جذرية تعيد إليها دورها المحوري في النظام الدولي.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي